

أداء وإعادة بناء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا السياسية)

م. د. نصير فكري ذياب

مدرس دكتور في الأنثروبولوجيا، قسم الاجتماع

كلية الآداب، جامعة بغداد

المستخلص

يتناول هذا البحث واحداً من أبرز الموضوعات المعاصرة في المجتمع العراقي بعد عام 2003، وهو موضوع الثقافة السياسية بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات النسق السياسي. ويسعى البحث، من منظور الأنثروبولوجيا السياسية، إلى تحليل أداء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي والكشف عن أنماط تجليها في سلوك الفاعلين السياسيين، ولا سيما المرشح والناخب. كما يناقش المفهوم النظري للثقافة السياسية، وصلتها بالبناء الثقافي العام للمجتمع، ودورها في تشكيل المواقف والتصورات والسلوك السياسي. ويركز البحث على ثقافة المرشح وثقافة الناخب، من خلال تتبع عدد من المظاهر المرتبطة بالسلوك الانتخابي والتفاعل السياسي، فضلاً عن بيان الأسس اللازمة لإعادة بناء الثقافة السياسية بما ينسجم مع متطلبات الدولة والمجتمع. وتخلص الدراسة إلى أن إعادة بناء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي تمثل ضرورة لفهم الواقع السياسي وتحسين أنماط المشاركة السياسية وتوجيهها نحو مسارات أكثر فاعلية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، المجتمع العراقي، الأنثروبولوجيا السياسية، سلوك الناخب، ثقافة المرشح

Political Culture in Iraqi Society: Performance and Rebuilding - A Field Study in Political Anthropology

Dr. Naseer Fikrat Theyab

Assistant Professor of Anthropology, Department of Sociology
College of Arts, University of Baghdad

Abstract

In this research, we have dealt with one of the most important contemporary issues in Iraqi society after the change in 2003 in the political field, namely political culture in Iraqi society, as this topic constitutes one of the most important parts of the political system. In this research, we examined a number of issues, most notably the concept of political culture, the culture of the candidate and the voter, and the foundations for rebuilding political culture in Iraqi society.

Keywords: political culture, Iraqi society, political anthropology, voter behavior, candidate culture

المقدمة

تعد الثقافة السياسية واحدة من أهم وأبرز الموضوعات في حقل الأنثروبولوجيا السياسية المعاصرة لكونها تهتم بنمطين من الثقافة السياسية، الأولى تهتم بالفعل السياسي الخارجي ويشمل أنماط المشاركة السياسية والسلوك السياسي لأفراد المجتمع، والثاني يشمل دراسة الثقافة السياسية الذهنية وتشمل التصورات والمواقف والأحكام والآراء والمعتقدات والتقييمات التي يطلقها أفراد المجتمع اتجاه السلطة والنظام السياسي، أي رؤية الأفراد لتلك السلطة وذلك النظام وهذان النمطان يشكلان الجوهر الأساسي لكل باحث في الثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات، فإن دراسة أي ثقافة سياسية في أي مجتمع سواء أكان مجتمعاً سياسياً ديمقراطياً مدنياً أم سلطوياً استبدادياً، تقليدياً أم حضرياً فإن ذلك يتطلب دراسة البناءات السياسية التي يتكون منها النسق السياسي في ذلك المجتمع، وفي طبيعة تلك البناءات هو النظام السياسي والسلطة والأحزاب والنخب السياسية وأنماط الفعل السياسي، وما يحمله الأفراد من تصورات وتقييمات بشأن ذلك النظام ومؤسساته ورموزه، فإن أي فرد حضرياً كان أم ريفياً متعلماً كان أم غير متعلم وفقاً لمنظور الأنثروبولوجيا السياسية هو حامل للثقافة السياسية المتكونة من تلك التصورات والآراء والمواقف والتقييمات، فضلاً عن أنماط السلوك السياسي للأفراد والذي يمثل نمطاً من أنماط الثقافة السياسية .

وبما أن المجتمع العراقي مرّ بتحويلات سياسية بعد (2003 /4/9) في ظل الديمقراطية الجديدة لذا سعى الباحث أن يدرس هذا الموضوع وفقاً لتخصصه دراسة ميدانية معمقة، ليكون مشروعاً لكتابه القادم، وقد حاول الباحث هنا في هذا البحث الكشف عن جزء من أنماط الثقافة السياسية وهو واقع الأداء لهذه الثقافة من خلال السلوك السياسي للمرشحين والناخبين فيما يتعلق بثقافتهم السياسية فضلاً عن مقومات ومعوقات هذه الثقافة وكيفية إعادة بنائها.

عناصر البحث

(المشكلة، الأهمية، الأهداف)

أولاً: مشكلة الدراسة (Study Problem)

من البديهي أنّ لكل دراسة أو بحث علمي مشكلته الخاصة به، التي يحاول الباحث تحليلها وتفسيرها وبيان القوانين التي تقف وراءها، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تكمن في أن هناك ضعفاً في الثقافة السياسية في المجتمع العراقي من جهة، كما أن أغلب الأفراد لديهم فيها ثقافة تبعية وخضوع لجماعات معينة من جهة أخرى، ويمكن أن نرجع أسباب هذه المشكلة إلى عاملين رئيسيين هما:

1- ارتباط الثقافة السياسية العراقية بالجماعات الثقافية الفرعية: فإن الثقافة السياسية في المجتمع

العراقي في الكثير من مفاصلها لا زالت تابعة وخاضعة للثقافات الفرعية (الطائفة – العشيرة-

القومية)، حتى أصبحت الثقافة السياسية للفرد العراقي أسيرة لهذه الانتماءات، بسبب هاجس الخوف وانعدام الثقة بالآخر الثقافي أو السياسي.

2- عدم وجود تنشئة سياسية ديمقراطية صحيحة للفرد العراقي، وهذا بدوره يضعف الثقافة السياسية الوطنية للمجتمع لكون أن الثقافة السياسية تتغذى وتتجذر وتنمو من خلال قنوات التنشئة السياسية المختلفة.

ثانيًا: أهمية الدراسة: (study important)

تكمن أهمية موضوع الدراسة كونه يتطرق ويعالج موضوعًا مهمًا في الدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة في حقل الأنثروبولوجيا السياسية (Political Anthropology) التي بدأت تدرس المجتمعات المتحضرة والمدنية والكبيرة الحجم بعد فقدان وتلاشي المجتمعات البدائية (Primitive societies)، بفعل حركة العولمة وثورة المعلومات والتطورات الهائلة التي تمر بها البشرية، فدراستنا للثقافة السياسية في المجتمع العراقي تعد ذات أهمية كبرى في مجال الأنثروبولوجيا السياسية والثقافية المعاصرة لكون الثقافة السياسية هي قلب الأنثروبولوجيا السياسية ومحورها الأساسي، ذلك يمكن أن نلخص أهمية دراسة الثقافة السياسية من خلال النقاط الآتية:-

- 1- تأتي البحث في الثقافة السياسية كونها جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع.
- 2- تساعد دراسة الثقافة السياسية على فهم مكونات وعناصر النسق السياسي الجديد ونظرة المواطنين إليه.
- 3- إن المكتبة العراقية في مجال علمي الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا فقيرة جدًا كونها تفتقد إلى مثل هذه الدراسات على الرغم من أهميتها وحدائتها، لذلك فالموضوع من الناحية العلمية والأكاديمية يُعد جديدًا وحيويًا يستحق الاهتمام الأنثروبولوجي والتأمل والبحث والتعمق فيه لا سيّما في المجتمع العراقي.
- 4- إن دراسة الثقافة السياسية تساعدنا على فهم العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية وبعبارة أخرى فهم العلاقة بين الحكام والمحكومين أو التابع والمتبوع.
- 5- إن الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية هما بعدان أساسيان يرتبطان بالثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات بل إن تنمية الثقافة السياسية وتطويرها يتوقف عليهما.

ثالثًا: أهداف الدراسة (study Objectives)

لكل دراسة هدف وغرض يجعل لها قيمة علمية، إذ إن الهدف من هذه الدراسة يُفهم على أنه السؤال الذي من أجله أُعدت هذه الدراسة، والسعي إلى تحقيق أهداف عامة ذات قيمة ودلالة علمية (غامدي، 1983). لذلك يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الدراسة إليها بما يأتي:-

- 1- فهم العلاقة بين الثقافة والثقافة السياسية وتوفير قاعدة معلومات أساسية في ذلك.
- 2- تسعى الدراسة إلى معرفة مرجعيات تشكيل الثقافة السياسية.
- 3- التعرف على أنماط الثقافة السياسية للمرشح والناخب في المجتمع العراقي.
- 4- تسعى الدراسة إلى معرفة مقومات بناء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي وكيفية بنائها.

رابعاً : منهجية الدراسة

لكل دراسة منهج تستند إليه وتعتمده في عملية البحث وقد استعمل الباحث طرق البحث الكيفي، والذي يُعد أساساً في الدراسات الأنثروبولوجية لكونه يساهم في اكتشاف معرفة، وقد استعمل الباحث في دراسته للثقافة السياسية في المجتمع العراقي منهجية وأدوات البحث الكيفي (الملاحظة- المشاهدات الميدانية - المقابلة)، والتي يعتمد الأنثروبولوجيون عليها في دراساتهم فالباحث أصبح جزءاً من الدراسة من خلال إقامته ومشاهداته الميدانية المتكررة في مجتمع البحث، فهو (يُلاحظ، ويشارك، ويقابل، ويحاور، ويسجل مشاهداته ومقابلاته الميدانية) وهذا بطبيعته يعطي للباحث القدرة على تقديم وصف دقيق وعميق للثقافة السياسية. كما استعمل الباحث أكثر من منهج أنثروبولوجي وأدوات عدة لجمع المعلومات والبيانات من أجل الإحاطة بشكل جيد ودقيق بموضوع الدراسة والتعمق فيه، وأهم تلك المناهج التي استعملها ما يأتي:-

1- المنهج المعرفي (الفهم الذاتي Ethno science)

يعد منهج الفهم الذاتي في الفكر الأنثروبولوجي اتجاهاً نظرياً جديداً يركز على اكتشاف الطريقة التي ينظم بها الأفراد ثقافتهم وطريقتهم في استعمال هذه الثقافة، لذا يعرف هذا المنهج أيضاً (بالمدخل المعرفي) (غامدي، 1983).

وفي ضوء هذا المنهج المعرفي أو ما يُعرف " بالفينومولوجي " فإن فهم سلوك الأفراد وتفسيره يبدأ من فهم الطريقة التي يدركون به الأشياء وليس من خلال رؤية الباحث أو تفسيره الذاتي للأشياء (غامدي، 1983).

إذن هذا المنهج يهتم بتصورات المبحوثين لا تصوراتنا نحن، إذ إن الباحث يتوصل إلى النتائج الميدانية من خلال ما يستمد من واقع الثقافة ووجهات نظر الأفراد المنتمين لتلك الثقافة، سواء كان أولئك الأفراد ريفيين أم حضريين، علماء أم متعلمين، عارفين بالقراءة والكتابة أم غير عارفين، رجال كانوا أم نساء، فالثقافة السياسية كبقية الثقافات لا تختص بطبقة معينة أو فئة دون أخرى.

2- المنهج الوصفي الأثنوغرافي

يلتزم الباحثون الأثنوغرافيون بالوصف الحقيقي لميدان الدراسة الذي يريدون دراسته وأن يقتربوا ما أمكنهم من أنشطة الآخرين وخبراتهم اليومية، ويتطلب هذا في حده الأدنى درجة في القرب ما أمكنهم من أنشطة الآخرين وخبراتهم اليومية، ويتطلب هذا أيضاً درجة من القرب الجسدي والاجتماعي من المبحوثين ومن مجالات حياتهم اليومية، فالأثنوغرافي ينشد الانغماس العميق في عوالم الآخرين لكي يفهم خبراتهم المهمة (إيمرسون وآخرون، 2010)، فالباحثون الأثنوغرافيون يسعون إلى أن يقدموا في نهاية عملهم وصفا لما شاهدوه وسمعوه وعاشوه في الميدان وتحويل الخبرات والملاحظات الميدانية إلى نصوص مكتوبة بعد تدوين وتسجيل تلك الملاحظات (إيمرسون وآخرون، 2010).

خامساً : مجتمع الدراسة:

يسعى بحثنا الحالي إلى دراسة " الثقافة السياسية في المجتمع العراقي " وتركزت الدراسة والمقابلات الميدانية في مدينة بغداد بجانبها الكرخ والرصافة ومقابلة مجتمع الدراسة ميدانياً. لذلك فإن مجتمع الدراسة (المبحوثون) الذي أجرى الباحث معهم الحوار المفتوح عبر المقابلات الميدانية، لم يقتصر على شريحة معينة بل كان المبحوثون من مختلف طبقات وشرائح المجتمع العراقي من (متقنين ومهتمين بالشأن السياسي وطلبة جامعات وشيوخ عشائر وعمال وكسبة وما إلى ذلك لتكون العينات التي تم إجراء المقابلات الميدانية معها ممثلة عن مختلف شرائح المجتمع).

سادساً : أدوات جمع البيانات والمعلومات :

تتميز الدراسات الأثنوبولوجية بمناهجها وأدواتها الخاصة في البحث الأثنوبولوجي على الرغم من وجود تقارب بين بعض العلوم الاجتماعية في استعمالها للمناهج والأدوات، لذلك على الرغم من التقارب بين العلوم الاجتماعية كعلمي (الأثنوبولوجيا والاجتماع) والتداخل في بعض مناهجها وموضوعاتها إلا أنه يبقى الاختلاف في بعض موضوعاتها وطرق البحث فيها إلا أن هذا الاختلاف بين هذه العلوم ليس معناه الفصل أو العزل بين الموضوعات التخصصية وطرائق البحث الخاصة بكل علم وإنما هو اختلاف يسمح بالتعاون والتكرار والتداخل (وصفي، 1971)، وإن أهم الأدوات التي استعملها الباحث في جمع مادته الميدانية هي ما يأتي :

1- الملاحظة الميدانية : (Field observation)

2- المقابلات المعمقة : (depth interviews)

3- وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لكونها أداة مهمة للتثقيف السياسي والتحفيز ووسيلة أيضاً لإسقاط الخصوم، كما أنها أداة مهمة لتعبير الأفراد عن آرائهم وأفكارهم وتفاعلاتهم السياسية .

المبحث الثاني / الثقافة والثقافة السياسية أولا / الثقافة: (Culture)

تدل مفردة (الثقافة) لغوياً على الفهم والفتنة وسرعة التعلم، كما تدل على التهذيب والتقويم والتعديل، إذ جاءت لفظة الثقافة في كتب اللغة مأخوذة من الفعل (تَقَفَ) الشيء ثقفاً، وثقافة: أي حذفه، فيقال رجلٌ ثقِفٌ: أي حاذق الفهم سريع التعلم، ويقال غلام ثقِفٌ: أي ذو فتنة وذكاء ثابت المعرفة بما يحتاج إليه، والثقاف عند العرب: هي حديدة تكون مع الأقواس والرماح يقوم بها الشيء المعوج (ابن منظور، 1988).

فالثقافة كلمة أصيلة عند العرب ورد ذكرها في تراثهم الثقافي والفكري، وقد جاء ذكرها في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا تَثَقَّفَتُهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مِنْ حَلْفَتِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَدْكُرُونَ﴾ [الأنفال: 57]، وفي آية أخرى قوله تعالى ﴿وَافْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: 191]، وفي موضع آخر ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا أُخْدُوا وَقَتِلُوا مُقْتَبِلًا﴾ [الأحزاب: 61]، فقد جاء مفهوم الثقافة هنا في الاستعمال القرآني بمعنى (الإدراك والظفر) أي بمعنى: أدركتموهم ووجدتموهم وظفرتهم بهم، لذلك فإن مفردة الثقافة لغوياً عند العرب ودلالياً في القرآن الكريم جاءت بمعنى "الفهم والإدراك والظفر والحذق والمهارة" (مجموعة باحثين، 1985)، ولأن مواجهة العدو والظفر به يتطلب المزيد من المهارة والمباغطة ومضاعفة الانتباه والشدّة في الملاحظة وإدراك تحركاته جاء هذا المعنى من روائع التعبيرات اللغوية القرآنية .

وأن جميع هذه الاستعمالات لدلالة الثقافة تختلف عن الدلالات المعاصرة لمفهوم الثقافة لمرونته وتطوره على يد الأنثروبولوجيا لكون الثقافة تمثل قلب الأنثروبولوجيا ومحورها الأساس، إذ يتفق علماء الأنثروبولوجيا الثقافية (Cultural Anthropology) على أن الثقافة هي موضوع علمهم لكنهم يختلفون في تعريفاتها، فقد قام (كروبر وكلاكهون) وهما من كبار علماء الأنثروبولوجيا الثقافية في الولايات المتحدة في عام (1951) بإعطاء ما يزيد على (150) تعريفاً لمفهوم الثقافة، حيث قاما بجمع عدد كبير من التعريفات في الكتابات الأنثروبولوجية والسوسولوجية وكانت بعض هذه التعريفات وصفية تهتم (بالمحتوى والمكونات)، وبعضها الآخر سيكولوجية تهتم (بالجانب الرمزي وتعلم الرموز)، بينما بعضها الآخر بنائي يهتم (بالصنيع وأنماط الفعل والسلوك) (أبو زيد، 1987).

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك شبه اتفاق بين علماء الأنثروبولوجيا على الأخذ بالتعريف المشهور الذي وضعه الأنثروبولوجي البريطاني (إدوارد تايلور Edward Tylor في عام 1871) في كتابه الموسوم "الثقافة البدائية" (Primitive culture)، إذ عرف تايلور الثقافة: بأنها ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في ذلك المجتمع. (Kottak, 2006)

ولأهمية هذا التعريف الذي جاء به تايلور لمفهوم الثقافة وشموليته، فقد أخذ بهذا التعريف كبار علماء الأنثروبولوجيا في بريطانيا والولايات المتحدة من بعده أمثال " سمنر Sumner ، وكلمر Keller ، ومالينوفسكي Mainowski ، ولوي Lowie وفايسلر Wissler ، وسابير Sapir ، وبواز Boas ، وبندكت Benedict " وقد وصلت الأنثروبولوجيا في الولايات المتحدة إلى الحد الذي عرفت فيه نفسها كعلم للثقافة (عماد، 2006).

أما أشهر التعريفات لمفهوم الثقافة التي جاء بها كبار علماء الأنثروبولوجيا بعد تايلور فهي ما يأتي:- (هولتكرايس، 1973)

- (كيسنج Keesing): يُعرف الثقافة هي مجموع السلوك المكتسب الذي يكون تناقله اجتماعيًا.
- أما (سابير Sapir): فيذهب إلى أن الثقافة تشمل كل العناصر الموروثة اجتماعيًا في حياة الإنسان المادية والروحية.

- بينما يرى (مالينوفسكي Malinowski): أن الثقافة هي الميراث الاجتماعي الذي يشتمل على العناصر المادية الموروثة والسلع والعمليات التقنية والأفكار والعادات الفردية والقيم .
ويمكن القول مما تقدم إن الثقافة هي : طريقة وأسلوب للحياة على المستويات كافة بما فيها المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الديني أو الفني، فالثقافة على المستوى السياسي تعني هناك (ثقافة سياسية) والمستوى الاجتماعي تعني (ثقافة اجتماعية) والمستوى الاقتصادي تعني (ثقافة اقتصادية) والمستوى الديني تعني (ثقافة دينية) والمستوى الفني تعني (ثقافة فنية).

ثانيًا / الثقافة السياسية : Political Culture

ترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثروبولوجيين أمثال "روث بندكت Ruth Benedict، وماركريت ميد Margaret Mead" عن "الطابع القومي" والتي عيّنت بالكشف عن القيم السياسية والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما. (خطاب، 2004)
لذا تمثل دراسة الثقافة السياسية لا سيّما في إطارها المرجعي الثقافي اهتمامًا خاصًا عند علماء الأنثروبولوجيا، لاسيما في حقل الأنثروبولوجيا السياسية فضلًا عن اهتمام علماء الاجتماع السياسي وعلماء السياسة في دراسة هذا الجانب.

إن مفهوم الثقافة السياسية كان موضع نقاش شديد خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وكانت من أكثر المفاهيم المختلف عليها بين علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع السياسي وعلماء النفس. (الأسود، بلا سنة)

لقد برز مفهوم الثقافة السياسية بشكل واضح في عقد التسعينيات من القرن العشرين في إطار الأبحاث في التنمية السياسية بوصفها أحد العناصر الأساسية لتمييز مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الحديثة، لذا فالفرضيات السابقة عن الثقافة السياسية كانت تستقي في الواقع من فرضيات التنمية السياسية والتي سادت آنذاك والتي مؤداها أن المجتمعات تتطور بواسطة عملية تطور سياسي باتجاه رفع مستوى مساهمة المجتمع بالشؤون السياسية العامة وإلى تعزيز قدرات النظام السياسي وتمييزه عن النظم الأخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي والنظام الديني والأخلاقي وغيرها. (الأسود، بلا سنة)

وتعد دراسة العالمان " غابريل الموند G.Almond ، وسندي فيربا S.Verba وهما من كبار العلماء والمفكرين في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين وهما متخصصان في مجال الثقافة السياسية والنظم السياسية من أبرز الدراسات في مجال الثقافة السياسية المعتمد عليها والتي حاولت الربط بين الثقافة والسياسة وفق الرؤية الأنثروبولوجية التي تركز على دور ونمط الثقافة السياسية هل هي تقليدية أم مدنية وتأثيرها على عملية التنمية السياسية وطبيعة بناء النظام السياسي.

وجاءت دراسة (الموند وفيربا) في الثقافة السياسية دراسة ميدانية مقارنة للمدة ما بين (1958-1963) إذ استغرقت (5) سنوات شملت خمسة مجتمعات متباينة نسبياً من ناحية الثقافات السائدة فيها، وهذه الدول التي شملتها الدراسة هي (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك) إذ توصل الباحثان إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا تضمنان بصورة ملائمة سير عملية الديمقراطية وتمتلكان ثقافة سياسية مدنية جيدة وعالية بينما الدول الثلاثة الأخرى هي أقل شأنًا منها، كما يرى المؤلفان أن النظم الشيوعية والفاشية ونظم بلدان العالم الثالث بعيدة جدًا عن المثل العليا الديمقراطية، ولا يكفي الحصول على نظام ديمقراطي قيام المؤسسات التمثيلية (النيابية) وإنما يجب أن يكون أكثر من ذلك وهو تطوير القواعد الديمقراطية المتمثلة بالاتجاهات السياسية وقواعد السلوك السياسي وأولويات صنع القرار فضلًا عن العلاقة بين الحكام والمحكومين وهذا يتطلب ثقافة مدنية حديثة (الأسود، بلا سنة)

وهذا يعني بحسب دراسة "الموند وفيربا" أن الثقافة السياسية تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر إذ إن هناك تباينًا في الثقافات ومن ثم هناك تباين في الثقافة السياسية، وطبيعة النظم السياسية الموجودة فيها، وهناك صعوبة في إيجاد ثقافة سياسية عامة تنطبق أو تشترك فيها كل المجتمعات الحضارية أو التقليدية.

إن مفهوم الثقافة السياسية جاءت له تعريفات متعددة، منها تعريف قاموس جامعة أكسفورد "Oxford dictionary" للثقافة السياسية بأنها مجموعة من الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، كما تتضمن اتجاهات إيجابية أو سلبية نحو هذا النظام أو أحكام تقييمية أيضاً بشأنه (Mclean، 1996)، أما العالم (أريك روي) فيرى أن الثقافة السياسية هي القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية للأفراد حيال ما هو كائن في العالم السياسي (المنوفي، 1983)، أما "بيتر نيتل" فيعرفها بأنها أنماط من المعارف والتقييمات التي ترتبط بالسلطة السياسية (Nettl، 1967) في حين جاء تعريف (موريس دوفرجية) للثقافة السياسية بأنها الجوانب السياسية للثقافة باعتبارها تشكل مجموعة منظمة (عبدالرحمن، بلا سنة).

ويمكن القول إن الثقافة السياسية هي مجمل أفكار وتوجهات ومعتقدات الفرد أو الجماعة أو مجتمع معين نحو النظام السياسي بكلية من مكونات وأحزاب وجماعات ضغط وأنماط السلوك السياسي ومعرفة ما يعتقده المجتمع إزاء تلك البنى والمؤسسات السياسية .

ثالثاً / العلاقة بين الثقافة والثقافة السياسية

من خلال القراءة المتأنية للثقافة السياسية وبحثنا فيها اتضح أن هناك علاقة وثيقة ومتراصة بين الثقافة كمفهوم عام والثقافة السياسية كمفهوم خاص، بل إن أفضل توصيف للثقافة السياسية بأنها جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية (Sub-culture) حيث تتأثر الثقافة السياسية بالثقافة الأشمل، وهذا بدوره يجعلنا نفسر الثقافة السياسية في المجتمع حيث يوجد هناك ظواهر سياسية تفسر من خلال الثقافة، والواقع هذا نجد أنه عند "ماكس فيبر" الذي فسّر الظواهر السياسية تفسيراً ثقافياً حيث تتبع أصول النظام الرأسمالي سياسياً واقتصادياً، ووجد أن مرجعية هذا النظام ترجع إلى انتشار العقيدة البروتستانتية. (محمد، بلا سنة)

لذا يمكن القول إن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة الوطنية لأي مجتمع فهناك مثلاً ثقافة وطنية أمريكية وثقافة وطنية إنكليزية، وأخرى روسية، وأخرى صينية وغيرها . وهكذا هي الثقافة العراقية فالثقافة السياسية تعد "ثقافة فرعية" وجزءاً من الثقافة العراقية الشاملة، إذ إن الثقافة الفرعية على وفق الرؤية الأنثروبولوجية لها تفرعات ومحاور تتفرع عنها . فهي تتعلق بما يأتي: (الحسن، 1990)

أ- ثقافات الجماعات الإثنية والأقليات الدينية فهي تتعلق بأقلية قومية، أو عرقية، أو دينية تعيش في وسط مجتمع كبير، كالثقافة الكوردية، أو الثقافة التركمانية، أو ثقافة المسيحيين، أو الشبك، أو الإيزيديين وغيرها من الأقليات.

ب- تتعلق الثقافة الفرعية بطبقة أو شريحة أو فئة اجتماعية معينة تختلف بصفاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن أبناء المجتمع الكبير، باعتبار أن الثقافة الفرعية هي طريقة العيش والتفكير الخاصة بجماعة أو فئة اجتماعية معينة مثل "ثقافة الشباب وثقافة الأطفال وثقافة المرأة وثقافة الفلاحين وثقافة العشيرة، وثقافة البدو وغيرها" بوصفها فئات اجتماعية لها ثقافتها الخاصة. لذلك كان ظهور مفهوم الثقافة الفرعية متعلماً بجماعة معينة منذ البداية.

ج- تتعلق بثقافة فرعية متفرعة عن الثقافة العامة للمجتمع، ففي كل مجتمع هناك ثقافة عامة وثقافات فرعية أخرى متفرعة عن الثقافة العامة (كالثقافة السياسية، والثقافة الاجتماعية والثقافة الاقتصادية، والثقافة الشعبية، والثقافة الصحية، والثقافة الترفيهية، والثقافة الشعائرية وغيرها) وهذه كلها ثقافات تنفرع من أصل الثقافة العامة للمجتمع، ومن هنا الثقافة السياسية في المجتمع العراقي هي متفرعة عن الثقافة العراقية الأم وتتاثر بها.

بناءً على ما تقدم فإن العلاقة بين الثقافة والثقافة السياسية علاقة وثيقة، وتمثل علاقة الجزء بالكل، إذ إن الثقافة السياسية جزء من ثقافة المجتمع العامة وتعد ثقافة فرعية لها، تنفرع عن ثقافة المجتمع الشاملة حيث تتأثر بها، لذلك فالثقافة السياسية التي يحملها الأفراد تتحدد من خلال مجموعة عوامل أهمها التقاليد السياسية السائدة في المجتمع ودرجة الوعي السياسي لدى الأفراد.

الفصل الثاني: الثقافة السياسية للمرشح والناخب

بعد تغيير النظام السياسي في العراق في (2003) ظهر نمط جديد من الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، وهي الثقافة الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي في العراق، والتعددية السياسية، وحرية تشكيل الأحزاب، وتنافسها على السلطة عبر عملية ديمقراطية انتخابية تتيح للمواطن أن يشارك فيها، وينتخب من يشاء، وفي ظل حرية الانتخاب، وحرية الرأي السياسي، فالثقافة الانتخابية تمثل العمود الفقري لأي نظام سياسي ديمقراطي، وهي جزء أساسي من أنماط الثقافة الديمقراطية، فمن خلالها يمكن أن نكشف شرعية النظام السياسي من عدمه، ومدى قبول المجتمع به، ومن خلال ممارسة هذه الثقافة نستطيع فهم نوعية الممارسة لهذه الثقافة، هل هي ثقافة خضوع سياسي أم ثقافة مشاركة سياسية؟، وهنا يتوقف على أمرين: أولهما ثقافة المرشح، وثانيهما ثقافة الناخب، والذي سنتعرض لهما في هذا الفصل بوصفهما طرفي الثقافة السياسية الانتخابية.

المبحث الأول: الثقافة السياسية للمرشح

ونقصد بثقافة المرشح هي الثقافة السياسية الانتخابية التي يتبناها الشخص المرشح ويتوقف عليها جمهوره (الناخبين) عبر آليات ووسائل وأفكار مختلفة للوصول إلى أهداف ومكاسب معينة، ومن خلال

الملاحظة الدقيقة والمقابلات المعمقة مع المبحوثين وجدنا بحسب هذه الحقائق الميدانية هناك مجموعة من السمات والملامح في الثقافة السياسية الانتخابية للمرشح وكما موضحة فيما يأتي:-
 أولاً: التوظيف السياسي للدين: (تأثير النسق الديني في النسق السياسي الانتخابي)
 يلعب الدين دوراً بارزاً في الكثير من مجالات الحياة ومنها المجال السياسي، ففي المجتمع العراقي بما أنه ذو أغلبية إسلامية وجدنا أن هناك تسخيراً عالياً للدين وزجه في المعترك السياسي، إذ نجد للنسق الديني دوراً فاعلاً في النسق السياسي لا سيّما أن أكثر الأحزاب الكبيرة في المشهد السياسي العراقي هي أحزاب دينية إسلامية، حاولت الجمع بين الدين والسياسة، ومن ذلك قيام بعض المرشحين بتوظيف الدين لمصالحهم السياسية وكسب ودّ وعواطف المجتمع عن طريق ذلك، لذلك نجد هؤلاء المرشحين يقومون بالثقيف الديني والسياسي لكون أن الدين فيه جانبان (الترغيب والترهيب)، وعندما يوظفان في المجال السياسي بالتأكيد سوف يكون لهما تأثير في أفراد المجتمع وقراراتهم السياسية.

ثانياً: التوظيف السياسي للثقافات الفرعية

يُعد التوظيف السياسي للثقافات الفرعية من أهم الملامح البارزة لثقافة المرشحين في الانتخابات في المجتمع العراقي بعد التغيير، (فالتوائفة والعشيرة والقومية) حاضرة في أذهان المرشحين كي يتقنوا الناس على أساسها، فأصبحت جزءاً من ثقافتهم السياسية والانتخابية، حتى أصبحت الثقافات الفرعية ثقافة يعتاشون عليها ويصعدون من خلالها إلى سلّم السلطة مستغلين هؤلاء المرشحين تأزم المشهد السياسي، والفراغ الأمني، وجهل الكثير من المواطنين، والانقسام المجتمعي، فبدلاً من أن يكون التثقيف وطنياً، أصبح الخطاب السياسي والتثقيف طائفيًا وعشائريًا وقومياً بامتياز، وأهم ملامح هذا التوظيف المرشحين لهذه الثقافات بحسب الحقائق الميدانية ما يأتي :

- 1- ثقافة نصره المذهب: إذ نجد الكثير من المرشحين يتقنون جمهورهم على أساس طائفي ومذهبي، مثلاً قولهم للجمهور من الناخبين (إن انتخابكم لهذه القائمة يمثل نصره لدينكم ولمذهبكم) وهكذا بقية الشعارات التي يتقن المرشحون عليها الناخبين لاستمالة عواطفهم ومشاعرهم السياسية.
- 2- ثقافة التخويف من الآخر: فالمرشحين غالباً ما يخوفون المواطنين عبر عمليات التثقيف الانتخابي من الآخر الطائفي أو القومي أو السياسي، فمثلاً تتقف النخب السياسية الشيعية جمهورهم بأنهم إذا لم ينتخبوهم فسوف تأتي القاعدة أو يعود حزب البعث ليحكمهم، بينما تتقف النخب السياسية السنية جمهورهم بأنهم إذا لم ينتخبوهم فسوف يحكمهم الصفويون أو العملاء لإيران، أما النخب السياسية الكردية فأغلبهم يتقنون مواطنيهم الكرد بأنهم إذا لم ينتخبوهم فسوف يخسرون حقوقهم وقضيتهم الأساسية التي ضحوا من أجلها وهي (الاستقلال والحكم الذاتي) وما إلى ذلك مما يؤدي كل ذلك إلى تخويف الناخبين من الآخر الطائفي

ثالثًا: الثقافة القرابية : (تأثير النسق القرابي في النسق السياسي الانتخابي)

للتقافة القرابية ورابطة الدم والنسب في المجتمع العراقي دور واضح في مجال الثقافة السياسية والانتخابية، فالمرشحون غالبًا ما يلجؤون إلى أقاربهم وعشائرتهم عند بدء الحملات الدعائية الانتخابية، فيقوم المرشح بزيارة ذويه لضمان أصواتهم، بل بعضهم يجعل من بيوت ومنازل أقاربه وذويه مقرًا ومنبرًا للتثقيف الانتخابي له، وغالبًا ما يقوم الأقارب بإسناده وبثّ الدعاية له ونشر ملصقاته لا سيّما إذا كان المرشح جيدًا ومقبولًا في وسط أقاربه وعشيرته، فالعشيرة تقف إلى جانب مرشحها السياسي، وتعمل على دعمه والتشديد له في داخل العشيرة وخارجها من أجل جمع أكبر عدد من الأصوات لمرشحها الانتخابي، وهذا يكشف كيف أن النسق القرابي يؤثر في النسق السياسي الانتخابي وهذا ما وجده الباحث ميدانيًا في ثقافة المرشح عند ممارسة سلوكه السياسي الانتخابي.

رابعًا: ثقافة الزيارات الانتخابية

قبل الشروع بعملية الانتخابات بشهور غالبًا ما يعمد المرشحون وزعماء الأحزاب والكتل السياسية إلى القيام بزيارات ميدانية إلى مناطق مختلفة، فزعماء الكتل السياسية والمرشحون الكبار غالبًا ما يقومون بزيارات إلى المحافظات كافة التي لهم فيها ثقل وتأييد جماهيري من أجل التحشيد السياسي والانتخابي لكتلتهم وأحزابهم ومرشحيهم، أما المرشحون الباقون (المرشحون الصغار) الذين لهم ثقل في محافظاتهم أو مناطقهم فقط فغالبًا ما يقومون بزيارات ميدانية للاطلاع على واقع تلك المناطق المتردي في مجال الخدمات والإعمار والاطلاع على مشكلات الناس وظروفهم المعيشية من خلال اللقاءات المباشرة معهم .

ميدانيًا أيضًا وجد الباحث مرشحين آخرين يطلق عليهم (الطواشة) وهم المرشحون الذين في الغالب لا يصلون إلى العتبة الانتخابية ولا يحققون الفوز بل يجمعون أصوات قليلة يستفيد منها مرشحون آخرون من نفس الحزب أو الكتلة وبشكل يؤهل أقراهم إلى جمع هذه الأصوات المتفرقة للصعود، وأحيانًا يوعد (الطواشة) من قبل الجماعات السياسية المنتمين إليها بإغراءات أو مناصب معينة في حال فوز حزبه أو تكتله الانتخابي .

ويعتقد الباحثون أن أغلب الزيارات الانتخابية التي يقوم بها المرشحون قبل بدء عملية الانتخابات هي زيارات تثقيفية ودعائية انتخابية لهم؛ لأن المرشحين يقومون بهذه الجولات الميدانية لا سيّما في المناطق المحرومة والمهمشة في مرحلة ما قبل الانتخابات لإعطاء الوعود للأهالي والمواطنين بحل مشكلاتهم المختلفة، وتوزيع أرقام هواتفهم على الناس في حالة احتياجهم لهم، أما في مرحلة ما بعد الانتخابات وصعود المرشح وفوزه فلا يوجد زيارة ميدانية لتلك المناطق وكأن المرشحين قد اختفوا ولا يوجد أي أثر لتلك الوعود التي تحدثوا عنها على أرض الواقع بل بعض المرشحين قد غيروا أماكن سكنهم وغيروا خطوط هواتفهم، أو لا يردون على اتصالات المواطنين لمعرفة حاجاتهم ومشكلاتهم المختلفة التي وعد المرشحون بمعالجتها في حالة فوزهم.

لذلك هذه الزيارات التي يقوم بها المرشحون قبل الانتخابات الكثير منها لا يتعدى بحسب رأي مجتمع الدراسة إلا أن يكون دعاية انتخابية وتحشيدا سياسيا لهم للحصول على المزيد من الأصوات والمكاسب السياسية .

خامسًا: ثقافة سياسية انتخابية بلا برامج سياسية (مرشحون بلا برامج)

تُعد البرامج الانتخابية في كل المجتمعات الديمقراطية والدول المتقدمة من أساسيات الثقافة السياسية الانتخابية التي يتبناها الحزب أو المرشح فهي المعيار الأساسي الذي يتوقف عليه انتخاب المرشح أو صعوده إلى السلطة، أما في المجتمع العراقي بعد التغيير فنجد أن الثقافة السياسية الانتخابية التي يتبناها الحزب أو المرشح بلا برامج سياسية أو عدم وضوح تلك البرامج ووهيبتها لتضليل الناخب وإيهامه، فالكثير من البرامج التي تتبناها الأحزاب أو التي يتحدث عنها المرشحون هي غير حقيقية وغير واقعية، ولا يقوم الحزب أو المرشح بتطبيق برنامجه السياسي الذي دعا إليه في الانتخابات وتوقف عنده، وإنما هذا البرامج هي مجرد حبر على ورق، وتستعمل للدعاية الانتخابية فقط، بل الأكثر من ذلك أن بعض المرشحين يجهلون دورهم في السلطة إذا ما فازوا أو يوهمون الناس بذلك، فمثلًا وجد الباحث أثناء حضوره للتتقيف الانتخابي الذي يقوم به بعض المرشحين لعضوية مجلس النواب أنهم يعدون الناس بتوفير الخدمات والتعيين !! مع العلم أن دورهم في مجلس النواب تشريع وليس تنفيذيًا حتى يقدموا هكذا وعود، وهذا في الحقيقة ليس من مهمته بل من مهمات السلطة الاتحادية التنفيذية، وهذا يعد كارثة في مجال الثقافة السياسية الانتخابية للمرشح وإلا كيف لمرشح أن يُثقف الناس على أشياء خاطئة أو واهمة؟ وكيف له أن يجهل دوره الحقيقي ولا يعرف حدود صلاحياته !!

سادسًا: ثقافة شراء الأصوات

(ثقافة توزيع الهدايا واستغلال الفقر والعوز المادي)

من القضايا التي يعمد إليها الكثير من المرشحين في الانتخابات هو شراء أصوات الناخبين مستغلين العوز المادي لكثير من شرائح المجتمع العراقي، وجهلهم، وفقرهم، وأصبح استغلال هذا الفقر والمحرومية لدى الأفراد من سمات الثقافة السياسية لدى الكثير من المرشحين بحسب حقائق الميدان.

حقائق الميدان: ميدانيًا وجد الباحث أن الكثير من المرشحين يقومون بشراء أصوات المواطنين واستغلالها لصالحه عن طريق توزيع الهدايا والأموال مقابل إعطاء الناخبين أصواتهم له، وأهم المظاهر لثقافة شراء الأصوات بحسب المشاهدات الميدانية والمقابلات مع المبحوثين ما يأتي:-

1- توزيع المرشحين للهدايا على المواطنين: كالمداغى والبطنيات أو المواد الغذائية أو كارتات الموبايل (كارتات شحن الرصيد) أو أموال نقدية توضع في ظروف كهدايا مقابل إعطاء أصواتهم للمرشح وغيرها من العينات المادية.

3- توزيع بعض المسؤولين المرشحين سندات أراضٍ على المواطنين لا سيّما الطبقات الفقيرة والمحرومة، وإعطاء الوعود لهذه الشرائح المحرومة بتسجيل هذه السندات وقطع الأراضي بأسمائهم.

4- شراء الأصوات من خلال وعد المرشح للعاطلين عن العمل بتشغيلهم .

يتبين مما تقدم أن ثقافة شراء الأصوات من قبل الأحزاب السياسية والمرشحين لا زالت موجودة وفاعلة ولها مظاهر عدة وطرائق مختلفة، حتى أصبح ذلك جزءاً من الثقافة السياسية الانتخابية للكثير من المرشحين مستغلين بذلك الجهل والأمية والعوز والفقير الذي يعيشه الكثير من أفراد المجتمع العراقي .

سابعاً: توظيف المال السياسي

المال السياسي هو استعمال المال لأغراض سياسية أو دعايات انتخابية، وغالباً ما يكون هذا المال هو مال السلطة أو الدولة، ويقوم بتوظيفه شخص أو جماعة سياسية لصالحها وقد يكون المال السياسي داخلياً وهو (استعمال أموال الدولة في الدعاية الانتخابية)، وقد يكون خارجياً أي مدفوعاً من دول الخارج لأغراض سياسية ولدعم اتجاه أو جماعة سياسية معينة على حساب جماعة سياسية أخرى بحسب حقائق الميدان.

حقائق الميدان :

ميدانياً في المجتمع العراقي وبحسب المشاهدات الميدانية، هناك استعمال واضح للمال السياسي للأغراض السياسية والانتخابية وأصبح سمة من سمات ثقافة الكثير من المرشحين والقيادات والزعامات السياسية وأهم المؤشرات الميدانية لاستعمال المال السياسي وتوظيفه في الثقافة السياسية الانتخابية ما يأتي:-

1- التثقيف السياسي الانتخابي الذي تقوم به بعض الأحزاب والمرشحين في دوائر الدولة ومؤسساتها الرسمية (كالوزارات والمديريات والنادي والملاعب الرياضية) وما إلى ذلك.

2- استعمال بعض الأحزاب لأموال الدولة وتوزيعها على الناخبين من قبل المرشحين سواء أكانت أموالاً نقدية أم هدايا وهبات بهدف كسب الولاء السياسي والتأييد الانتخابي.

3- استعمال سيارات الدولة لأغراض انتخابية، فالكثير من المسؤولين ومرشحي الأحزاب يستعملون سيارات الدولة لنقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع مقابل إعطاء أصواتهم لهم.

4- استغلال المناصب والمواقع السياسية للأغراض الانتخابية، فالكثير من المسؤولين الكبار في الدولة سواء أكانت مواقعهم مدنية أم عسكرية يستغلون مواقعهم للضغط على موظفيهم أو منتسبيهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل التصويت لهم ولأحزابهم والموالين لهم.

5- قبول بعض الأحزاب والشخصيات السياسية بتمويلها بالمال السياسي ودعمها لا سيّما من دول الجوار التي لها مصالح في العراق، فالكثير من المبحوثين يشككون في أموال الأحزاب الطائلة وتمويل حملاتها الانتخابية التي تكلف الكثير من الأموال الباهضة في ظل عدم وجود قانون للأحزاب السياسية ينظم الحياة السياسية

ويكشف عن تمويل تلك الأحزاب، لذلك يعتقد أكثر المبحوثين أن بعض الدول الخارجية تدعم وتمول بعض الأحزاب والكيانات السياسية في العراق وبشكل يتناسب مع الإيديولوجيات السياسية لتلك الدول على حساب أحزاب وكيانات سياسية أخرى في ظل الصراع السياسي والإقليمي على النفوذ في المنطقة.

ثامناً: ثقافة التسقيط السياسي

يُعد التسقيط السياسي ظاهرة من الظواهر البارزة في المشهد السياسي العراقي بعد التغيير حتى أصبح التسقيط السياسي سمة من سمات مرحلة ما بعد التغيير وجزءاً من الثقافة السياسية للمرشحين في الحملات الانتخابية، والتسقيط السياسي هو التشويه والحط من شخص سياسي أو حزب، أو تكتل سياسي معين، إذ يحاول كل طرف سياسي إظهار مساوئ الآخر السياسي المنافس له على السلطة والحكم والتشهير به من خلال كشف الفضائح والملفات للخصوم والفرقاء السياسيين سواء أكانت تلك الاتهامات حقيقة أم تلفيقاً، لذلك يرتبط التسقيط السياسي في المشهد السياسي العراقي غالباً بالبهتان، والكذب، والزور، والادعاء، والافتراء السياسي بحسب حقائق الميدان .

ميدانياً وجد الباحث أن التسقيط السياسي جزء من ثقافة الزعماء والقادة السياسيين والمرشحين للانتخابات إذ الغرض منه الإخلال بسمعة الآخر ومركزه ومكانته السياسية، وزعزعة سمعته في نظر الجمهور، وعموم الناخبين لتقليل حظوظه في نيل الأصوات في العملية الانتخابية، لذلك ثقافة التسقيط السياسي أو التشهير ونشر الغسيل أصبحت واضحة قبل كل انتخابات، لذلك ان أهم هذه الموضوعات التي تُستثمر سياسياً والتي من خلالها يتم (الاستثمار السياسي) لأغراض وأهداف سياسية والتي يحصل فيها التسقيط والتشهير السياسي

تاسعاً: ثقافة الشك المتكرر في نزاهة وشفافية الانتخابات :

بعد إجراء العملية الانتخابية وفرز أصوات الناخبين وإعلان أسماء المرشحين الفائزين من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نجد هناك ثقافة وعادةً سياسيةً عند الكثير من الأحزاب والمرشحين وهي (الشك في الانتخابات) حتى أصبحت هذه العادة جزءاً من ثقافة الكثير من النخب، إذ غالباً ما نجد هناك أصوات عالية تُشكك بالنتائج والعملية الانتخابية وشفافيتها والاعتقاد بعدم نزاهتها وهذه الاتهامات نجدها في الأغلب عند المرشح الخاسر أو الأحزاب والكتل السياسية التي حصلت على أصوات أقل بكثير مما تتوقعه لذلك نجدهم سرعان ما يطعنون بالعملية الانتخابية، وأن هناك تزويراً قد حصل أو تلاعباً في عملية العدّ والفرز، أو إدخال بيانات إضافية غير مسجلة لهذا الحزب أو تلك الكتلة، سواء كانت هذه الاتهامات بالتزوير حقيقية أم مجرد ادعاء لكي لا يعترف المرشح بخسارته، فلا يوجد هناك ثقافة لدى أغلب الكتل السياسية للاعتراف (بالخسارة الانتخابية) كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة.

المبحث الثاني: الثقافة السياسية للناخب

ونقصد بثقافة الناخب هي الثقافة السياسية التي يحملها الناخبون من أفكار ومعلومات وتصورات وتوجهات سياسية قبل وأثناء ممارستهم للثقافة الانتخابية ومن خلال جملة من العوامل التي أثرت على سلوك الناخبين وثقافتهم السياسية الانتخابية، ومن هنا وجد الباحث من خلال مقابلاته مع المبحوثين ومشاهداته الميدانية لتوجهات وأفكار الناخبين وسلوكهم السياسي جملة من الحقائق الميدانية التي توضح أهم الملامح للثقافة السياسية للناخب وهي على النحو الآتي:-

أولاً: الاستماع للمرجعية الدينية : تلعب المرجعية الدينية دوراً بارزاً في الكثير من المجالات في المجتمع العراقي ومنها المجال السياسي وبرز دورها في هذا المجال بشكل أكبر بعد تغيير النظام السياسي من خلال حث أفراد المجتمع على المشاركة السياسية الفاعلة سواء من أجل انتخاب (جمعية وطنية منتخبة لكتابة الدستور) أو من أجل انتخاب سلطة ديمقراطية تمثل المجتمع وتحافظ على هويته وتعدديته، ومن هنا جاء حث المرجعية للناخبين على وجوب المشاركة السياسية في العملية الانتخابية بعد تغيير النظام واعتبرت ذلك (تكليفاً وطنياً وشرعياً) من أجل تمثيل المجتمع خير تمثيل وجعل المجتمع العراقي يحكمون أنفسهم بأنفسهم ومنع عودة الدكتاتورية من جديد، لذلك وجد الباحث ميدانياً أن هناك استجابة عالية من قبل المجتمع لقول المرجعية الدينية في النجف الأشرف لممارسة الثقافة الانتخابية ، وهذه الاستجابة للمرجعية الدينية في المشاركة السياسية لا سيّما من قبل أفراد (الطائفة الشيعية)، يمثل بنظر هؤلاء الأفراد التزاماً دينياً وتمسكاً شرعياً وولاءً لمرجعيتهم التي تمثل لهم دور الأب الروحي والمرشد لهم في المجال الديني والسياسي، لكونها تمثل الخط الممتد إلى أهل البيت (عليهم السلام) في عصر الغيبة.

ثانياً: الانتخاب على أساس ثقافة الولاء والانتماء

إن أكثر أفراد المجتمع بحسب المؤشرات الميدانية تبين أن طريقة انتخابهم للمرشحين والقوائم السياسية كان قائماً على أساس ثقافة الولاء والانتماء لهوياتهم ومرجعياتهم الفرعية، فمثلاً نجد أغلب أفراد المكون الشيعي ينتخبون القوائم الشيعية، وأغلب أفراد المكون السني ينتخبون القوائم السنية، وأغلب الأفراد الكرد ينتخبون القوائم الكردية، وهكذا التركمان ينتخبون القوائم التركمانية والمسيحيين ينتخبون الكيانات المسيحية، وهكذا الأقليات الأخرى وهذا السلوك الانتخابي كان بارزاً وواضحاً، لا سيّما في الدورات الانتخابية التي حدثت للفترة ما بين (2005-2010) في ظل ما يسمى ب (ثقافة الاحتماء)، إذ كل فرد يحاول أن يحتمي بطائفته أو عشيرته أو قوميته في ظل الصراع السياسي والطائفي والانقسام المجتمعي الذي حدث بعد التغيير وهذا الانقسام جعل الفرد العراقي يحمل في ذهنه الخوف والشك من الآخر الديني أو القومي أو السياسي مما جعلته يلتجأ إلى انتخاب هوياتهم الفرعية للاحتماء بها.

ثالثاً : ثقافة الولاء للبطل السياسي

إن للبطل في ثقافة وحياء مجتمعاتنا دورًا واضحًا سواء كان ذلك البطل سياسيًا أو دينيًا أو قوميًا فوجد حوله الكثير من الأنصار والمعجبين بل هناك حركات وتيارات تتشكل باسمه أو تنتمي إليه أو تعمل على التثقيف له ولمنهجته، فالיום نجد الكارزما السياسية لبعض التيارات والزعامات السياسية حاضرة وفاعلة في المجتمع العراقي، فالكثير من أفراد المجتمع تجد لهم ولاءات سياسية لشخصية البطل السياسي سواء كان ذلك زعيمًا لاتجاه سياسي معين أو قائدًا بارزًا لحزب أو كتلة سياسية معينة فنجد الأفراد معجبين به وبسلوكه وهذا ينعكس بدوره على ثقافتهم السياسية الانتخابية، فالكثير من الأفراد نجدهم ينتخبون قوائم وكتلا سياسية معينة لوجود زعيم أو بطل سياسي فيها أو يترأسها أو لوجود تأييد لها من قبل ذلك الزعيم الديني أو السياسي الذي يوالونه ومعجبون به على الرغم من عدم معرفة أكثر أولئك الناخبين ببقية المرشحين الموجودين في داخل القائمة التي يترأسها أو يؤيدها ذلك الزعيم، فليس هناك معرفة لدى الناخب بأكثر أولئك المرشحين في القائمة وخبراتهم وكفاءتهم، وإنما الولاء السياسي للبطل السياسي هو الذي يجعل الناخب ينتخب تلك القائمة أو الكيان السياسي الذي تتمتع الشخصيات المرشحة فيه بتزكية من قبل القائد، وغالبًا ما يكون أولئك الشخصيات المرشحة من نفس طائفته أو قوميته ويحملون اتجاهه السياسي نفسه الأمر الذي يُطمئن الناخبين لانتخابهم وفقًا لثقافتهم وولائهم لزعيمهم أو بطلهم السياسي المعجبين به أو المؤيدين له (الأتباع).

رابعًا: ثقافة الشك وانعدام الثقة بالقيادات السياسية

بعدما كان المجتمع العراقي متحمسًا للمشاركة السياسية في الانتخابات في التعبير عن حقه السياسي والمدني الذي لم يمارسه لعقود من الزمن إلا بطريقة شكلية أو صورية، وأنه كان يأمل خيرًا بالناخب السياسية القادمة من الخارج بعد الإطاحة بالنظام السياسي السابق وتراكمات الأنظمة الاستبدادية الشمولية، إلا أن مشاعر التفاؤل والأمل التي يحملها المجتمع العراقي بعد التغيير لم تدم طويلاً بعد التجارب الانتخابية التي قدم فيها العراقيون أعلى التضحيات من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي يمثلهم في ظل تحول الممارسات السياسية للمجتمع العراقي من الثقافة السياسية الاستبدادية إلى الثقافة السياسية الديمقراطية.

ميدانيًا وبعد التجارب الانتخابية من خلال ممارسة المجتمع العراقي للثقافة السياسية الانتخابية يشعر أغلب أفراد المجتمع اليوم بالندم والحيرة والإحباط من النخبة السياسية الحاكمة ومن خلال المقابلات المعمقة التي أجراها الباحث مع المبحوثين وجد هناك الكثير من الناخبين يشعرون بالندم لانتخاب هذه النخبة السياسية التي لا يهتمها إلا مصالحها السياسية والحزبية والطائفية، وهذا جعل المواطن يشعر بأنه لا قيمة له أو حساب في خريطة السياسيين، بل إن المواطن آخر شيء يتذكرون به، لذلك كثيرًا ما كان يجد أثناء المقابلات الميدانية استياء واضحًا لدى المواطنين وندمهم الانتخابي على انتخاب هذه الوجوه السياسية في الدورات الانتخابية السابقة والتي لم يحصلوا منها على شيء سوى الدمار والخراب ومزيد من الفساد المالي والإداري والتأزم السياسي والفشل في إدارة الدولة وشؤون الناس .

خامساً: تراجع نسبة ثقافة المشاركة السياسية الانتخابية

تُعد المشاركة السياسية الانتخابية ركناً أساسياً من أركان الثقافة السياسية الديمقراطية لكونها تمثل أحد أبرز علامات النظام السياسي الديمقراطي التي تعطيها الشرعية السياسية من خلال انتخاب نخبة سياسية بطريقة ديمقراطية لتتولى شؤون الحكم والسلطة، بل تعد المشاركة السياسية ركناً من أركان التنمية السياسية لكونها تحفز على التعددية السياسية وتمثل المجتمع في النظام السياسي بمختلف اتجاهاته السياسية، كما أن المشاركة السياسية ترسخ للثقافة السياسية الديمقراطية بدلاً من الثقافة الاستبدادية .

ومن خلال المؤشرات الميدانية للثقافة السياسية الانتخابية في المجتمع العراقي اتضح أن حجم المشاركة السياسية للناخبين في التجارب الانتخابية في الدورات البرلمانية الأخيرة لم تتجاوز (40%) في افضل حالاتها وهذا مؤشر خطير على التنمية السياسية

الفصل الثالث بناء الثقافة السياسية في المجتمع العراقي

رؤية مستقبلية في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة (المقومات والمعوقات، النتائج والتوصيات) لكي يكون البحث تاماً لا بُدَّ أن يتطرق إلى كيفية بناء ثقافة سياسية في المجتمع العراقي، سواء لدى النخبة السياسية بشكل خاص، أو لدى المواطنين بشكل عام، لذلك سوف يتطرق الباحث في ضوء النتائج الميدانية التي توصلنا إليها إلى كيفية بناء الثقافة السياسية على مستوى النمطين: الثقافة السياسية الديمقراطية والثقافة السياسية الوطنية وهي على النحو الآتي:

أولاً / مقومات بناء الثقافة السياسية الديمقراطية

ونقصد بالثقافة السياسية الديمقراطية هي تبني الممارسات الديمقراطية في الحياة السياسية سواء على مستوى الأفكار والسلوك السياسي على صعيد النخبة السياسية وأفراد المجتمع، لذلك هناك جملة من المقومات لبناء هذه الثقافة السياسية الديمقراطية وذلك من خلال ما يأتي :

1. الشرعية السياسية والدستورية للسلطة والنظام السياسي : بمعنى أن يكون هناك نظام سياسي أو سلطة سياسية شرعية ودستورية منتخبة من قبل أفراد المجتمع وبشكل ديمقراطي من دون أي قيود أو ضغوط على الأفراد، فالانتخابات النزيهة أساس الشرعية للسلطة والنظام السياسي والقبول بهما.
2. التداول السلمي للسلطة: بمعنى أن مراكز الحكم ليست حكرًا على جماعة سياسية معينة، بل يجب تداولها سلميًا وفقًا لمبادئ الديمقراطية، لمنع عودة الاستبداد والدكتاتورية.
3. ثقافة التعددية السياسية: بمعنى وجود تيارات وقوى وأحزاب واتجاهات سياسية مختلفة تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة، والتعددية بنية أساسية لأي مجتمع ديمقراطي.

4. اعتماد الأغلبية السياسية: بمعنى أن يكون عملية تشكيل السلطة وفقاً للأغلبية السياسية التي تحصل عليها حزب أو كتلة سياسية معينة وفي قبالتها هناك معارضة سياسية.
5. المشاركة السياسية الفاعلة: أي أن تكون هناك مشاركة سياسية قوية واسعة وفاعلة من قبل المواطنين لأنها مظهر أساسي لديمومة الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية في النسق السياسي وهذه التنمية بدورها تنعكس على الأنساق الأخرى.
6. الفصل بين السلطات: بمعنى أن يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) كلٌّ بحسب اختصاصه وعدم التعدي أو التجاوز من إحدى السلطات على السلطات الأخرى.
7. الحريات المدنية: أي أن تكون هناك حريات أساسية لأفراد المجتمع كحرية الرأي والتعبير والمعتقد، وحرية الإعلام والتجمع والتظاهر وتشكيل منظمات المجتمع المدني وهذه الحريات ينبغي أن تكون مصانة من خلال القانون والدستور وهذا من شأنه أن يعزز ديمقراطية الكلمة.
8. قوة ونمو الوعي السياسي الديمقراطي: بمعنى أن وجود الوعي السياسي بالديمقراطية ومقتضياتها لدى أفراد المجتمع من شأنه أن يعزز النظام السياسي الديمقراطي ويمنع عودة الدكتاتورية في المجتمع العراقي.

ثانياً / معوقات بناء الثقافة السياسية الوطنية

- وجد الباحث ميدانياً جملة من المعوقات للثقافة السياسية الوطنية، وهي كالاتي:
1. ثقافة الانتماء والتمركز حول الثقافات الفرعية: فلا زال المجتمع العراقي عامة والنخبة السياسية خاصة يمارسون سلوكهم السياسي في كثير من الأحيان في إطار ثقافتهم الفرعية سواء على مستوى الخطابات السياسية أو على مستوى ممارسة الثقافة السياسية الانتخابية إذ لا زالت الولاءات والانتماءات الفرعية للفرد العراقي هي اللاعب الأكبر في ثقافته السياسية، فحسب الشواهد الميدانية أن الأغلبية من أفراد المجتمع العراقي لا زالوا في سلوكهم السياسي ينتخبون أشخاصاً من نفس طائفتهم أو قوميتهم أو قراباتهم وتوجههم السياسي.
 2. دولة المكونات والأحزاب: فتأسيس دولة على أساس المكونات والأحزاب والهويات الفرعية وتشكيل كتل وأحزاب سياسية على نفس تلك الهويات كما هو الحال في التجربة السياسية العراقية بعد (2003)، لأن ذلك يمثل إعاقة في بناء ثقافة سياسية وطنية لأن ولاء أكثر الأفراد سيكون للطائفة أو القومية أو الحزب أكثر من ولائهم للوطن نفسه .

3. ضعف المواطنة وهشاشة الهوية العراقية الوطنية: إذ لا يزال هناك ضعف كبير في مواطنة الفرد العراقي وولائه للوطن بسبب غياب (دولة المواطنة) لذلك فإن ضعف المواطنة في المجتمع العراقي يرجع إلى أسباب موضوعية أبرزها ما يأتي:

- تراكم ثقافة الاستبداد والتي تركتها الأنظمة السابقة وما جلبته من ويلات وظلم ودمار وخراب وحروب.
- ارتفاع نسبة الفقر: فلا تزال نسبة الفقر في المجتمع العراقي مرتفعة إذ وصلت إلى أكثر من (30%) بعد مرحلة داعش بحسب مؤشرات وزارة التخطيط وهذا الفقر وعدم معالجته من شأنه أن يضعف المواطنة لدى الأفراد.
- ارتفاع نسبة البطالة: فمؤشرات البطالة في العراق لا زالت مرتفعة لا سيّما في صفوف الشباب والخريجين وهذا يشعرهم بالظلم والحيف والتهميش والاستبعاد وعدم استثمار طاقاتهم وقدراتهم مما يقلل ولاءهم للوطن.
- ضعف وتردي الخدمات: فلا زال هناك نقص كبير وتردي في الواقع الخدمي كالكهرباء والصحة والتعليم والسكن والبلدية وما إلى ذلك مما جعل العراق في طليعة الدول التي تعاني من نقص الخدمات.

1.

3. انتهاكات حقوق الإنسان: فلا زالت الكثير من قضايا حقوق الإنسان في المجتمع العراقي منتهكة وليست بمستوى الطموح فهناك انتهاكات عديدة في مجال حقوق الإنسان أبرزها ما يأتي:

- انتهاكات في مستوى المعيشة فلا يزال مستوى المعيشة للكثير من أفراد المجتمع متردياً وعدم توفير آليات الرفاهية ووسائل للعيش الكريم.
- انتهاكات مدنية تتعلق بالاعتقالات العشوائية أو عن طريق المخبر السري.
- توقيف الأفراد لسنوات عديدة في السجون دون محاكمة .

4. انعدام أو ضعف العدالة الاجتماعية والاقتصادية: وأهم مظاهر هذا الضعف ما يأتي:

- ليس هناك عدالة ومساواة بين أفراد المجتمع بل هناك محسوبة ومنسوية وولاءات وانتماءات يقدم فيها شخص على آخر.
- ضعف كبير في تكافؤ الفرص في مختلف المجالات.
- هناك فوارق اقتصادية كبيرة بين المسؤول والمواطنين.
- عدم توزيع الثروات بشكل عادل على المجتمع العراقي ومحافظاته.

5. الخطابات السياسية الطائفية: وقد أثبتت التجربة السياسية الديمقراطية بعد (2003) أن أكثر النخب السياسية تتبنى خطابات طائفية أو قومية أو مناطقية محرضة على العنف والفتنة بل إن بعض القيادات السياسية وصلت إلى مجلس النواب من خلال هذه الخطابات والإغراءات والضحك على بعض المواطنين البسطاء بأنهم الممثلون لهم والمدافعون عنهم وعن حقوقهم، وهذه الخطابات من شأنها أن تُعيق بناء ثقافة سياسية وطنية.

6. ضعف التنمية: فضعف التنمية في المجالات كافة يؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة والرفاهية وانتشار الجهل والفقر في المجتمع وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الازدراء من الحكومة والنظام وضعف في ولاء الأفراد للوطن .

7. ضعف مناهج الثقافة الوطنية: إن الضعف في غرس المفاهيم الوطنية لدى الأفراد من خلال هذه المناهج من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الثقافة السياسية الوطنية وأهم مواطن هذا الضعف في هذه المناهج ما يأتي:

- المناهج التي تعنى بقضايا التربية السياسية الوطنية رغم أنها من أهم المناهج التي يمكن من خلالها زرع ثقافة وطنية في نفوس الأفراد من الطلبة والتلاميذ في مختلف مراحلهم الدراسية .
- زرع الألبان الطائفية التي من شأنها أن تعزز قيم الولاءات الفرعية لا سيما في المناهج الخاصة بالتأريخ والتربية الإسلامية ، وهذا له انعكاسات سلبية في نفوس الأطفال.

10. ضعف ثقافة التعايش السلمي على المستوى السياسي والاجتماعي: فضعف قيم التسامح والتصالح والحوار بين أفراد المجتمع سواء على مستوى النخب والتيارات السياسية أو على المستوى المجتمعي من شأنه أن يعزز قيم الانقسام داخل المجتمع والتمحور حول الهويات الفرعية. وهذه النقاط كلها من شأنها أن تقلل من بناء ثقافة سياسية وطنية باتجاه الوطن، وترسخ باتجاه ثقافة المحاصصة السياسية والطائفية لذلك ما زالت الديمقراطية السياسية العراقية مأزومة ومشوهة وقائمة على وجود بعض هذه المعوقات في طريق بنائها .

ثالثاً / محصلات البحث (النتائج والتوصيات)

أولاً / نتائج البحث الميدانية (حقائق الميدان)

1- في مجال الثقافة السياسية للمرشح تبين أن نمط ثقافة المرشح وسلوكه السياسي والانتخابي يقوم على أساس أمور عدة أهمها :

- التوظيف السياسي للدين وتسخير له.
 - التوظيف السياسي للثقافات الفرعية (الطائفة – الإثنية – العشييرة) .
 - الزيارات الانتخابية والتواصل مع الجمهور في فترة الانتخابات.
 - ثقافة شراء والأصوات وتوزيع الهدايا واستغلال الفقر والعوز المادي لأفراد المجتمع.
 - توظيف المال السياسي لأغراض سياسية وانتخابية.
 - ثقافة التسقيط السياسي بين الأحزاب والكتل السياسية فالكثير من المرشحين يحاولون كسب أصوات الناخبين عن طريق هذا التسقيط والتشهير السياسي بالآخر.
2. أما في مجال نمط ثقافة الناخب فتبين أن أهم ملامحها ما يأتي :
- الاستماع والاستجابة للمرجعية الدينية في الحث على المشاركة السياسية والانتخابية.
 - ثقافة الناخب تقوم في الغالب على أساس ثقافة الولاء والانتماء .
 - الاتباع والانقياد الأعمى أحياناً بسبب ضعف الوعي السياسي.
 - ثقافة الولاء السياسي للبطل (إعطاء كارزما سياسية لقائد حزب أو كتلة معينة).
 - الخضوع للإغراءات المادية والمصالح لا سيما من قبل الطبقات الفقيرة والمرحومة أو الأفراد الذين بحاجة إلى التعيين والتوظيف إذ يضطر بعض الأفراد إلى إعطاء أصواتهم لمرشحين لهذه الأسباب.
 - ثقافة الشك وانعدام ثقة في أغلب الأحزاب والقيادات السياسية الموجودة في السلطة.
 - تراجع ثقافة المشاركة السياسية الانتخابية للناخبين بسبب التجربة السياسية لهذه الأحزاب والنخب وسوء أدائها السياسي وصراعها على السلطة وتغليب مصالحها الحزبية والفئوية والشخصية على مصالح المواطنين .
 - التظاهرات الشعبية والضغط باتجاه التغيير : إذ إن أغلبية العراقيين يسودهم التشاؤم واليأس والإحباط من جراء التجربة السياسية الحالية والقائمين عليها أحزاباً وقادة وكثرة التراكمات والإخفاقات والفشل في إدارة الدولة أدى إلى انفجار شعبي تمثل في تظاهرات واعتصامات في أغلب المحافظات العراقية
3. في ما يتعلق بمقومات بناء الثقافة السياسية الوطنية فقد توصل الباحث إلى النتائج ميدانياً وهي كالاتي :

- الشرعية السياسية والدستورية للسلطة والنظام السياسي
- التداول السلمي للسلطة .
- ثقافة التعددية السياسية .
- اعتماد الأغلبية السياسية .

- المشاركة السياسية الفاعلة .
- الفصل بين السلطات .
- الحريات المدنية
- قوة ونمو الوعي السياسي الديمقراطي

3. أما فيما يتعلق بمعوقات الثقافة السياسية الوطنية فقد توصل الباحث ميدانيًا إلى النتائج الآتية :

- ثقافة الانتماء والتمركز حول الثقافات الفرعية .
- دولة المكونات والأحزاب .
- ضعف المواطنة وهشاشة الهوية العراقية الوطنية .
- ضعف وتردي الخدمات وارتفاع نسبة الفقر والبطالة .
- انتهاكات حقوق الإنسان .
- انعدام أو ضعف العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- الخطابات السياسية الطائفية .
- ضعف التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتدني مستويات المعيشة، والرفاهية وانتشار الجهل والأمية.
- ضعف مناهج الثقافة الوطنية.
- ضعف ثقافة التعايش السلمي على المستوى السياسي والاجتماعي.

رابعًا / التوصيات

في ضوء ما توفر للباحث من حقائق ميدانية بشأن الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، نتوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها ما يأتي:-

1. إلى مجلس النواب العراقي / وأهم التوصيات له ما يأتي:-

- أ- تعديل بعض المواد الدستورية : وهي كالاتي:
 - تعديل المواد الخلافية أو المسببة للتأزم لعلق الطريق أمام القراءات والتفسيرات والتأويلات المتعددة للدستور.
 - تعديل المادة الخاصة بطبيعة ونوع النظام السياسي وتحويله من نظام برلماني إلى نظام رئاسي بعد فشل تجربة النظام البرلماني في العراق لكونه يكرس المحاصصة السياسية والطائفية.
- ب- في ما يتعلق بتشريع وإقرار القوانين:

- تشريع وإقرار القوانين المهمة للدولة العراقية بعد تغيير النظام (كقانون الأحزاب السياسية وقانون المحكمة الاتحادية وقانون النفط والغاز، وقانون حرية التأليف والتعبير، وقوانين أخرى تتعلق بشعار الدولة وعلمها ونشيدها ويومها الوطني) التي لم تُقر إلى الآن، وهي من أهم مقومات بناء الدولة.
- تشريع القوانين المهمة لحياة المجتمع العراقي سواء المتعلقة بالخدمات، أو السكن أو المعيشة أو التعليم أو الضمان الاجتماعي والصحي وكل ما يمس حياة المواطن العراقي.
- تشريع وإقرار قانون يقلل عدد أعضاء مجلس النواب ورواتبهم وامتيازاتهم وهكذا بقية المسؤولين في الرئاسات الأخرى من أجل تقليل الفوارق الطبقة بين المسؤول والمواطنين.

2. إلى السلطة التنفيذية

- اعتماد حكومة الأغلبية السياسية بعيداً عن ثقافة المحاصصة.
- اختيار الوزراء والمسؤولين والدرجات الخاصة على أساس معايير النزاهة والكفاءة والخبرة (حكومة تكنوقراط) وليس على أساس انتمائهم السياسي أو الطائفي أو الإثني والعشائري.
- توفير الخدمات للمجتمع العراقي وبشكل جيد (توفير الأمن والكهرباء والسكن والخدمات البلدية وما إلى ذلك).
- معالجة قضايا الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وبناء دولة الرفاهية.
- الاستعمال الأمثل للثروات والتوزيع العادل لها وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في كل شيء.
- تقليل الوزارات والمناصب غير المهمة التي ابتدعت من أجل إرضاء الأحزاب والكتل السياسية في ظل ثقافة المحاصصة.
- تفعيل خدمة الحكومة الإلكترونية، لا سيما في مجال معاملات المواطنين من أجل تقليل العبء عليهم في ظل البيروقراطية القتالة في مؤسسات الدولة.
- معالجة قضايا الفساد المالي والإداري الذي أصبح الوجه الثاني للإرهاب.
- استحداث مناهج جديدة من قبل وزارتي التربية والتعليم بشكل ينمي ويعمق الثقافة السياسية الوطنية لدى الطلبة والتلاميذ في مراحلهم الدراسية المختلفة.
- تعزيز قضايا حقوق الإنسان والحريات المدنية والإعلامية والسياسية والثقافية.

3. إلى الأحزاب والكتل السياسية.

- الابتعاد عن الصراعات السياسية وثقافة التسقيط والتشهير السياسي بالآخر.
- عدم تشكيل أحزاب أو كتل سياسية معينة على أساس الهوية الطائفية أو الإثنية كما هو موجود حالياً وتشكيل أحزاب وطنية عابرة للهويات الثقافية الفرعية.

- الابتعاد عن الخطابات السياسية والطائفية المؤججة للعنف والفتنة.
- عدم التدخل في شؤون القضاء العراقي أو الضغط عليه .
- رفض المحاصصة السياسية والطائفية في بناء الدولة.
- الإيمان بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.
- الإيمان بثقافة المعارضة السياسية من خلال تشكيل حكومات قائمة على أساس الأغلبية السياسية، وتشكيل في قبالتها ائتلاف سياسي معارض في مجلس النواب من شأنه أن يراقب عمل الحكومة وأداءها التنفيذي كما هو الحال في الديمقراطيات العالمية ذات الثقافة السياسية الديمقراطية المتقدمة.
- تعزيز ثقافة الحوار والتسامح السياسي.

المصادر

- أبو زيد، أحمد. (1987). محاضرات في الأنثروبولوجيا الثقافية. بيروت: دار النهضة العربية.
- ابن منظور. (1988). لسان العرب (مجلد 1). بيروت: دار لسان العرب.
- إيمرسون، روبرت، وآخرون. (2010). البحث الميداني الأنثوغرافي في العلوم الاجتماعية (هناك الجوهرى، ترجمة؛ محمد الجوهرى، مراجعة وتقديم). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- الأسود، صادق. (بلا سنة). علم الاجتماع السياسي.
- الحسن، إحسان محمد. (1990). موسوعة علم الاجتماع (ط. 1). بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- خطاب، سمير. (2004). التنشئة السياسية والقيم (ط. 1). مصر: إيستراك للنشر والتوزيع.
- عبدالرحمن، عبد الله محمد. (بلا سنة). علم الاجتماع السياسي. بيروت: دار النهضة العربية.
- عماد، عبد الغني. (2006). سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة (ط. 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غامدي، محمد حسن. (1983). المناهج الأنثروبولوجية. الإسكندرية: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- مجموعة باحثين. (1985). دراسات في المجتمع العربي. عمان: اتحاد الجامعات العربية.
- محمد، محمد علي. (بلا سنة). دراسات في علم الاجتماع السياسي.
- المنوفي، كمال. (1983). الثقافة السياسية للفلاحين المصريين. بيروت: منشورات عويدات.
- هولتكرايس، إيكه. (1973). قاموس مصطلحات الأنثولوجيا والفولكلور (محمد الجوهرى وحسن الشامي، ترجمة) (ط. 2). مصر: دار المعارف.
- وصفي، عاطف. (1971). الأنثروبولوجيا الثقافية. بيروت: دار النهضة العربية.

Kottak, C. P. (2006). Culture anthropology (11th ed.). University of Michigan.

- Mclean, I. (1996). The concise Oxford dictionary of politics. New York: Oxford University Press.
- Nettl, P. (1967). Political mobilisation. London.